الشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية
المنجزات والعوائق

2008 -1995

أ : خليفي عبد النور

مقدمة:

يعتبر الكثير من المختصين بأن ندوة برشلونة الاورو-متوسطية التي عقدت سنة 1995 هي الندوة المؤسسة للمنطقة الاورو-متوسطية في القرن العشرين، خاصة وأنها جمعت على طاولة واحدة، العرب والأتراك والإسرائيليين وأنظمة سياسية مختلفة من الناحية الثقافية والدينية، الكاثوليك والبروتستانت والمسلمين واليهود والأرثوذكس، لمناقشة مستقبل المنطقة الأورو-متوسطية وهو ما يعتبر انتصارا دبلوماسيا حقيقيا وقد توجت هذه الندوة بوثيقة غير تعاقدية – غير موقعة – تعرف بإعلان برشلونة.

لقد أجريت عدة دراسات خلال الأربعة عشرة سنة التي تلت هذا الإعلان، في دول الشمال والجنوب من طرف عدة جامعات ومعاهد البحث ومنظمات المجتمع المدني الخ، ومن بين ما تم التوصل إليه هو التأكيد على أهمية الشراكة الأورو-متوسطية والإشارة في نفس الوقت إلى النقائص التي جعلتها عاجزة عن بلوغ الأهداف المحددة وهي: جعل البحر المتوسط منطقة سلام وأمن واستقرار (الشق الأول)،تحقيق التنمية والازدهار (الشق الثاني)، تفعيل الحوار الاجتماعي والثقافي (الشق الثالث).

بداية نشير إلى أن الشق السياسي والأمني كان حافلا وغنيا بالاجتماعات ولكن هزيل فيما يتعلق بالإنجازات ذلك أنه:

- تم تأجيل التوقيع على ميثاق السلم والاستقرار إلى وقت غير محدد؛
- تأثر مسار برشلونة بالنزاع الإسرائيلي العربي؛
- لم يتم تفعيل "الشرطية " فيما يتعلق بالديمقراطية وهناك من يفسر ذلك بتخوف الشمال والجنوب من تسونامي الإسلاميين، أو التخوف من زوال أنظمة تمثل "ضمانا للاستقرار" أمام التهديد الإرهابي بالنسبة للأوروبيين.

أما الشق الثقافي فمازال في بداياته الأولى، فعلى سبيل المثال فقط تمت الإشارة إلى مؤسسة الحوار مابين الثقافات في إعلان برشلونة سنة 1995، ولكنها لم ترى النور إلا في20 افريل2005[1] (بعد عشرة سنوات كاملة)، أطلق عليها اسم **مؤسسة أنا ليند** Anna Lindh، وتتخذ من الإسكندرية بجمهورية مصر العربية مقرا لها، وأمام هذا الركود حاول الرئيس السابق للجنة الأوروبية، **رومانو برودي**[2]، إعادة الاعتبار لهذا الشق فأنشأ "فريق من الحكماء لحوار الثقافات في المتوسط"[3] بهدف التوصل إلى طرق ووسائل جديدة لتفعيله وقد أكد الفريق ضعف النتائج المتعلقة بالجانب الثقافي وقدم مجموعة من التوصيات بهدف دفعه.

أما بخصوص الشق الاقتصادي والمالي، فقد أظهرت الحصيلة أن النتائج ضعيفة ولكن بدرجة أقل مقارنة مع الشَقَين الآخرين، نظرا لأنه تم تسجيل بعض الإصلاحات -على الرغم من بطئها- ووجود تمويلات -على الرغم من قلتها- وإحصاء استثمارات خارجية متواضعة وأحيانا نموا اقتصاديا ولكن غير كاف لخلق مناصب الشغل اللازمة.

سأحاول عبر هذا المقال إعداد حصيلة للشق الاقتصادي والمالي للشراكة الأورومتوسطية، قصد إبراز منجزاته وعوائقه وآفاقه.

التعاون الأوروبي المتوسطي من السياسة الشاملة إلى الشراكة

لقد أُسست علاقات الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية منذ معاهدة روما على الاتفاقيات التجارية وتم تأطيرها بواسطة **السياسة المتوسطية الشاملة** في الفترة "1972-1992" وبعد ذلك بواسطة السياسة المتوسطية المتجددة في الفترة من "1992-1995"،

(1) التقرير الأورومتوسطي الصادر عن اللجنة الأوروبية المؤرخ في 21 جوان 2005، صفحة 27.

(2) من جنسية إيطالية تقلد منصب رئيس الوزراء في إيطاليا وشغل منصب رئيس اللجنة الأوروبية وقد لعب دورا كبيرا في دفع الشراكة الاورومتوسطية.

(3) تم إنشاء هذا الفريق بمبادرة من الرئيس السابق للجنة الاوروبية وقد قدم تقريره في أكتوبر 2003، ويتألف الفريق من كل من :

Malek Chebel, Juan Diez Nicolas, Umberto Eco, Shmuel N. Eisenstadt, George Joffé, Ahmed Kamal Aboulmagd, Bichara Khader, Adnan Wafic Kassar, Pedrag Matvejević, Rostane Mehdi, Fatima
Mernissi, Tariq Ramadan, Faruk Sen, Faouzi Skali, Simone Susskind-Weinberger et Tullia Zevi

في سنة 1995 عقدت ندوة برشلونة التي اعتبرها الكثيرون قطيعة مع تقاليد الاتفاقيات التجارية، حيث سعت الدول الأعضاء إلى إنشاء منطقة التبادل الحر« Z.L.E » بحلول2010[1]، بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة (د.م.ش).

لقد عرفت العلاقات بين الإتحاد الأوروبي الذي كان يتألف من 15 بلدا عضوا في سنة 1995 والدول المتوسطية الشريكة التي كانت تتكون من 12 بلدا عضوا في نفس هذه السنة اختلالا كبيرا، فـ50 % من تبادلات الدول المتوسطية الشريكة تتم مع الإتحاد الأوروبي في حين أن هذه النسبة تتراوح بين 3 و4 % بالنسبة للاتحاد الأوروبي، مديونية (د.م.ش) كانت تتجاوز250 مليار دولار في حين أن نسبة الاستثمارات الأجنبية فيها 2 %[2] من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد كانت سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه منطقة البحر المتوسط في بداية سنوات 1990 محدودة، حيث لم يتمكن الاتحاد من لعب دور القاطرة الجهوية كما هو الشأن بالنسبة لليابان في آسيا[3] وذلك على الرغم من وجود عدة تحديات تواجه المنطقة المتوسطية "النمو الديمغرافي في الجنوب والهجرة السرية ومشاكل البيئة وندرة الموارد المائية الخ"، ومجموعة من الأخطار الكبرى "عدم استقرار الدول، النزاعات الحدودية، بروز مشاكل الهوية، التطرف الديني والانسداد الثقافي الخ ".

كما عرفت المنطقة خلال هذه الفترة أحداث متعددة أثرت على المعطى الجيوسياسي المحلي،الجهوي وحتى العالمي، تزامنت مع ترك الفضاء المتوسطي الواسع وحيدا في مواجهة مشاكله الداخلية يعيش التهميش في إطار الاقتصاد العالمي، في حين انشغلت السياسة الأوروبية

---

(1) إعلان برشلونة 28 نوفمبر 1995، يمكن الاطلاع على النص عبر الموقع الاتي:
http://www.euromedrights.net/francais/barcelone/declaration.htm

(2) L'U E et ses voisins : vers une region Mondale ? Pierre Bekouche Yann Ricard. Editions Autrement Collection Atlas/ Monde France septembre 2008 pp 38, 39 Flux internationaux

(3) للمزيد من التعمق حول هذه النقطة يمكن اللجوء إلى كتاب : Les régions Nord Sud Euromed face à l'intégration des Amériques et de l'Asie orientale, Pierre Beckouche, Editions Belin Paris France 2008

آنذاك بدول أوروبا الشرقية والوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، إلا أنه بعد وقت وجيز أدرك الإتحاد الأوروبي النتائج السلبية والكارثية لتهميش المنطقة المتوسطية المجاورة لاسيما فيما يتعلق بأمنه، ولذا سعى إلى تدارك الوضع عبر مجموعة من المشاريع أهمها إنشاء منطقة اقتصادية واسعة مشابهة للمناطق الكبرى لآسيا-الباسيفيك(A.P.E.C) وأمريكا الشمالية ALENAوأمريكا اللاتينية الماركور، وبالتالي فالشراكة الأورو-متوسطية هي تعبير عن إرادة الإتحاد الأوروبي لدفع التنمية الاقتصادية في البحر المتوسط وإعادة التوازن لسياسة في منطقة هامة تؤثر تأثيرا مباشرا على أمنه.

من بين ما سعى إليه الإتحاد الأوروبي من خلال بعثه لمسار برشلونة هو تحقيق النتائج التالية:

- ترقية الإصلاحات الاقتصادية في الدول المتوسطية الشريكة (د.م.ش) وذلك بتعريضها لصدمة الانفتاح والمنافسة، حيث كان على هذه الإصلاحات ضمان الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وتسريع النمو "إلى غاية 7 % " بهدف خلق 3 ملايين منصب عمل جديد للقادمين الجدد إلى سوق العمل في الضفة الجنوبية، وبالتالي إضعاف وتيرة هجرة الشباب العاطل عن العمل إلى أوربا وزوال ضغطها.

- دفع الاندماج أفقيا جنوب جنوب، حيث كان ينتظر من ذلك ترقية التبادلات داخل المناطق وبناء هياكل اقتصادية، حيث تعرف منطقة جنوب المتوسط نسبة التجارة البينية الأضعف في العالم وتتراوح بين 7 و8 %من مجموع التبادلات.

- ترقية استقطاب المنطقة المتوسطية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث كان من المنتظر أن ترتفع بسبب الإعلان عن الشراكة الأورو-متوسطية.

أمام هذه الآمال والطموحات، سجلت مختلف التقارير ومن أهمها شبكة المعاهد الاقتصادية الأورو-متوسطية FEMISE [1] حصيلة مخيبة على هذه الأهداف:

فتحرير التجارة لم يكن له الأثر المنتظر فعلى الرغم من التوصل إلى بعض الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي (التحكم في التضخم وارتفاع في الناتج الداخلي الخام الفردي)، إلا أن المجالات الأخرى بقيت سلبية لاسيما ما يتعلق برفع الحماية، خلق منتجات جديدة،

(1) الفوروم الاورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية، شبكة تضم 80 معهد اقتصادي مستقل مكلف بالتحليل الاقتصادي لمسار برشلونة، مقره مرسيليا بفرنسا.

الاندماج جنوب جنوب، تخفيف ضغط الهجرة، استقطاب الاستثمارات الأجنبية، تنمية القطاع الخاص، التسيير الإداري الرشيد الخ.

لقد شهدنا نمو في تدفق الاستثمارات المباشرة في الفترة 2004-2007، ولكن التركيز كان في قطاعات مثل السياحة والاتصالات والطاقة ولم يحسن هذا النمو في وضعية سوق العمل وتخفيض نسبة البطالة "بما فيها بطالة الشباب المتحصل على الشهادات"، وفي نفس الوقت فإن التبادلات قد سجلت ارتفاع ملحوظا بين سنة 1995 و2007 وكما كان منتظرا فإن الواردات كانت أكثر انفتاحا من الصادرات بالنسبة لدول الجنوب وهو ما يعني أن الفائض التجاري بقي إيجابيا بالنسبة للإتحاد الأوروبي وبدون انقطاع منذ 1995.

و مجملا، فإن الحصيلة الاقتصادية لم تكن مقبولة وهذا ليس لنقد المشروع نفسه لان محدوديته كانت معروفة مسبقا، ولكن لتحديد النقائص في السياسات الأوروبية والمتوسطية.

I- التطورات الاقتصادية من 1995 إلى 2008

في منتصف التسعينات كانت دول جنوب المتوسط "باستثناء إسرائيل" تتتمتع بدخل يتراوح بين 1.000و 4.000 دولار أمريكي، ومجملا كان العجز الميزاني والتضخم متحكم فيهما في إطار معدلات معقولة، أما البطالة فكانت بين 12 و20 % ولكن القطاع الغير رسمي كان يلعب دور مخفف الصدمات، أما الديون الخارجية فقد وصلت إلى 250 مليار دولار، ولكن لم يعلن أي بلد في أي وقت بأنه غير قادر على التسديد كما حدث في الأزمة المكسيكية سنة 1982، وعلى المستوى التجاري خارج الطاقة فإن كل الدول كانت عاجزة وبصفة خاصة اتجاه الإتحاد الأوروبي، ففي سنة 1995 كانت الدول المتوسطية تستورد من الإتحاد الأوروبي 45 مليار إيكو (UCU) وتصدر 33,2 مليار مسجلة عجزا بـ 12,4مليار يتم تداركه بواسطة الواردات السياحية وتحويلات المهاجرين.

لقد كانت الأنظمة الاقتصادية مغلقة بمستويات من الحماية، أما نسبة النمو فقد كانت في مستوى 2,8 % في المتوسط، وهي نفس نسبة النمو الديموغرافي، أما النمو السنوي للقوة العاملة فكان يقدر بـ 1,3%، لقد كان هذا النمو تحت رحمة أسعار المواد الأولية، أما بالنسبة للدول ذات الطابع الزراعي فقد كان ذلك تحت رحمة التساقطات المطرية.

بالنظر إلى هذه العناصر فما التطورات المسجلة خلال 14 سنة الماضية؟

1. التطور الديموغرافي وسوق العمل: رغم أن التطور الديموغرافي رافقه انخفاض في معدل الخصوبة في كل الدول، إلا أن الهيكل الهرمي حسب السن يبين بأن

الشباب أقل من 20 سنة يمثلون حوالي 50 % من السكان، كما أن الفارق بين الوفيات والولادات رفع عدد السكان في الدول المتوسطية الشريكة بحوالي 70 مليون بين 1995-2008، منتقلين من 190 مليون في1995 إلى 260 في2008، 62 % منها لمصر وتركيا ولكن دخول هؤلاء الشباب إلى سوق العمل زاد في مشكل البطالة، لاسيما أولئك المتحصلون على شهادات (تبلغ نسبة البطالة في المتوسط 10,2 % سنة 2007[1]) حسب التقارير الرسمية.

يتوجب خلال الـ 12 سنة القادمة خلق 3 ملايين منصب شغل في السنة إذا أردنا الإبقاء على نسبة البطالة الحالية، وهذا يتطلب معدل نمو متوسط يتراوح ما بين 6 إلى 7 % وهو مستوى لم يتم بلوغه من طرف أي بلد متوسطي منذ 1995، باستثناء بعض الحالات، تركيا 6,1 % في 2006، الأردن 6,3 % في 2006، مصر 7,1 % في 2007 وتونس 6,4 % في 2007.

2. تطور اقتصادي مضطرب: إذا أردنا التقييم الجيد للتطور الاقتصادي لبلد فإننا نلجأ في العادة إلى الناتج الداخلي الخام الفردي (P.I.B/H)، فإذا أخذنا هذا المعدل في المنطقة المتوسطية التي نعتبرها كمجموع نستنتج أنها سجلت تحسن طفيف بين 1995 و2004 منتقلتين من 3.730 في 1995 إلى 5.000 في 2004 [2] و7.778 دولار في 2007[3]. على الرغم من هذا الارتفاع البسيط فإن فارق الازدهار بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي بقي نفسه وذلك لأن مجموع الناتج الداخلي الخام PIB المتوسطي لم يتجاوز 18 % من الناتج الداخلي الخام الأوروبي في 2004، و20 % يومنا هذا، وبالتالي فإن الـ 14سنة التي مرت لم تسمح بتغطية التأخر.

---

(1) أنظر جدول الاقتصاد الكلي، تقرير FEMISE لسنة ،2007، معهد المتوسط صادر في فيفري 2008، فرنسا ص 4.

(2)Cf European Commission " 10 years Of Barcelona Process: taking stock of economic progress in the EU Mediterranean Partners" in European Economy , n° 16 , avril 2005, p 3

(3) Economist Intelligence Unit, janvier 2008, repris dans le tableau macroéconomique de synthèse, Rapport Femise , 2007.

كما يظهر الاختلاف كبيرا في الناتج الداخلي الفردي مع دول الإتحاد الأوروبي فالعلاقة المتوسطة كما أشرنا هي 18% تخفي في الواقع وضعيات مختلفة، فالناتج الداخلي الخام الفردي في إسرائيل قدر بـ29.386 دولار أمريكي في سنة 2007 وهو ما يعادل 74,47 % من معدل الهيئة الأوروبية، مقابل 2,7% بالنسبة للأراضي الفلسطينية التي تتعرض لآثار الإغلاق وبناء الجدار العازل والضغوط الإسرائيلية و13,5% بالنسبة لسوريا و28% بالنسبة لتونس.

لقد أدى ارتفاع أسعار البترول والغاز إلى تضاعف الناتج الداخلي الخام PIB في الجزائر بين 1995 و2007 "وبالتالي تضاعف الدخل الفردي من 3.700 إلى 7.778 دولار، كما أن معدل الناتج الداخلي الخام الفردي P.I.B/H بالنسبة لمجموع الدول الشريكة المتوسطية قد تضاعف بين 1995 إلى 2007 منتقلين من3.700 دولار إلى 7.778 دولار وهو ما يعادل خمس 1/5 المعدل في الإتحاد الأوروبي.

إن عدم القدرة على اللحاق بالمستويات الاقتصادية الأوروبية، لا يفسر بسوء الإمكانات الاقتصادية ولكن بنمو متغير وحساس للأزمات "عدم استقرار الأسعار، نسبة التساقط المتغيرة " وفي كل الحالات فهذا النمو غير كاف مقارنة مع النمو الديموغرافي الذي بلغ في المتوسط 1,8% ومعدل النمو لقوة العمل والمقدر ب3,1% .

و بالنسبة للمؤشرات الأخرى، فإن الدول المتوسطية في وضعيات حرجة ولكن على العموم فإن المؤشرات مازالت في الأخضر، فالعجز الميزاني في المتوسط أقل من 3% من الناتج الداخلي الخام PIB ، وهو أفضل من بعض دول الإتحاد الأوروبي، ولكن هذا المعدل يغطي عدم مساواة كبيرة، فمثلا الفائض الجزائري (11% في2007) يتزامن مع عجز في لبنان والأردن بـ (10%)، أو في مصر وسوريا "7% "[1]

تعرف الدول المتوسطية نسبة فقر نقدي الأضعف في كل المناطق التنموية" 3% حسب تقرير FEMISE 2007، وذلك بسبب دعم السلطات العمومية لأسعار المواد الأساسية والتحولات الكبرى للتضامن العائلي والمساعدة الدولية وتحويلات المهاجرين. ولكن إذا كانت نسبة الذين يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم لا تتجاوز 7% في الأردن وتونس فإنها تتجاوز 44% في مصر، على الرغم من أنها في انخفاض مقارنة مع سنة 1995، بالنسبة للعناصر الأخرى (خارج الناتج الداخلي الخام P.I.B) أي مؤشرات

(1) تقرير FEMISE لسنة ،2007، معهد المتوسط، صادر في فيفري 2008، فرنسا ص 8.

التنمية البشرية ودرجة الحرية والحكم الرشيد، فمعدل الأمل في الحياة ونسبة الأمية للكبار في تحسن ملحوظ ولكن بطيء، إن الترتيب حسب البلدان سنة 2006 يضع 4 دول متوسطية فوق عتبة المئة، 4 آخرين بين الـ80 و100 وإسرائيل فقط في المرتبة 22، ومجملا فإن الإمكانات لدول المتوسط الشريكة فيما يتعلق بالأمل في الحياة عند الولادة مدة الحياة والحصول على الماء الصالح للشرب والمعالجة والصحة هي أعلى من المعدل العالمي وفي المقابل فهي أقل فيما يتعلق بالتمدرس ونسبة النساء العاملات[1].

ترتيب الدول المتوسطية حسب مؤشرات التنمية البشرية I.D.H لسنة 2006

الدول	الترتيب
الجزائر	102
مصر	111
الاردن	86
لبنان	78
المغرب	123
سوريا	107
تونس	87
تركيا	92
فلسطين	100
إسرائيل	22

المصدر: UNDP 2006

فيما يتعلق بالحريات والحكم، فعلى الرغم من التطورات المسجلة (التداول السياسي في المغرب، الانتخابات التشريعية الحرة في الأراضي الفلسطينية وفي لبنان، انفتاح الانتخابات الرئاسية المصرية للمنافسة على مختلف المرشحين الخ)، تبقى الأنظمة السياسية مغلقة، أما فيما يتعلق بالإدارة والمؤسسات، فعلى الرغم من التقدم المسجل هنا وهناك إلا أنه يبقى الكثير فعله.

لقد سجل المجال التربوي الجهد الأكبر، فقد تم التركيز على المستوى الميزاني (15% من الناتج الداخلي الخام، الأمية تراجعت في كل المناطق، تمدرس البنات تطور في مختلف المناطق

(1) حصيلة تقرير FEMISE لسنة ،2007، معهد المتوسط، صادر في فيفري 2008، فرنسا ص 4.

كذلك نسبة الأمية لدى النساء من 15إلى24 سنة حيث تطورات بـ15 نقطة بين 1995 و2007 لكل دول المتوسط لتنتقل من 77% إلى 89%، ولقد بلغ هذا الرقم رقما قياسيا في الأردن ليصل إلى 100%، في حين ينزل إلى 63% بالمغرب، هذا الفارق نجده كذلك في مشاركة المرأة في العمل حيث يصل المعدل المتوسطي إلى 30%، تبلغ نسبة النساء التي تشتغل في القطاعات الغير الفلاحية في إسرائيل 49 % في حين أنها لا تتجاوز 12% في الجزائر و27% بالمغرب.

لقد سجل تباطؤ في توظيف الأشخاص المتحصلين على الشهادات، الذين يعانون البطالة ويتوجهون عادة إلى القطاع الغير الرسمي، كما نلاحظ كذلك انخفاض في نوعية التكوين وهو ما نجم عنها تأهيل ضعيف لا يتوافق واحتياجات المؤسسات .

3. الحماية والتعريفة الجمركية: تعرف نسبة حقوق الجمارك في المنطقة المتوسطية اختلافا كبيرا، فهي تبلغ 8% في إسرائيل و64% في المغرب وتصل إلى 160% في مصر، وعملية التفكيك الجمركي تسير بوتيرة مختلفة حسب كل بلد، فالمغرب والأردن قد بذلا جهد كبير، في حين أن الجزائر ومصر وبدرجة أقل تونس فقد لجأوا إلى التفكيك التدريجي للتعريفة، ولكن في كل المنطقة إذا تم تخفيض التعريفة على الواردات (التجهيزات) فمجملا يتم التمسك بنسب على الواردات الاستهلاكية.

هذه الحمائية لا تخص دول المتوسطية الشريكة فقط، ولكن الإتحاد الأوروبي نفسه وخارج الخطاب الليبرالي، فله مجموعة من وسائل الحد، فعلاوة على السياسة الزراعية المشتركة، العائق الأساسي للصادرات الزراعية لدول المتوسط الشريكة فإن الإتحاد الأوروبي يحمي نفسه بعدة طرق (القطاعات الحساسة، الحقوق الخصوصية، الحصص، المقاييس، قانون مكافحة الإغراق، الحماية Phytosanitaires، الخ).

4. استقطاب التبادلات المتوسطية من طرف الإتحاد الأوروبي: يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري للدول المتوسطية منذ معاهدة روما، وهذا التوجه في التبادلات بقي منذ 1995، على الرغم من أننا نشهد منذ بضع سنوات انخفاض بسيط فيها بسبب انفتاح الدول المتوسطية الشريكة على التبادلات الدولية، ففي سنة 1995 كانت48,1 % من الصادرات المتوسطية تتوجه نحو الإتحاد الأوروبي، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 45 % في سنة 2006.

أما فيما يتعلق بحصة الدول المتوسطية الشريكة من الصادرات خارج الإتحاد الأوروبي نلاحظ أنها تنخفض من9.7% في 1995 إلى 9,0% سنة 2006 ولكنها ترتفع فيما يتعلق بالواردات (خارج الإتحاد الأوروبي)، لتنتقل من 6,5% في 1995 إلى 7,3% في2006[1].

و إذا أخذنا بعين الاعتبار المبالغ الإجمالية لسنة 2006 سنصل إلى 101 مليار أورو من الصادرات الأوروبية وحوالي 96 مليار أورو من الواردات الأوروبية، وبالتالي فمجموع التبادلات هو 197 مليار أورو، مع حصيلة إيجابية تقدر بـ 5 مليار أورو لصالح الإتحاد الأوروبي.

و مجملا فإن جغرافية التبادلات بين (1995-2007) تؤكد ما يلي:

أ –عمودية في التبادلات المتوسطية (50% من التبادلات مع الإتحاد الأوروبي) مع أفقية ضعيفة (7إلى9% من التبادلات المتوسطية تجرى مع دول المنطقة) .

ب- عدم التناسق في التبادلات : نظرا لأن الدول المتوسطية تمثل تقريبا 8% من التبادلات خارج الإتحاد و4% من التبادلات الكلية للاتحاد في 2006.

ج- تحتل كل من إسرائيل وتركيا حصة الأسد من تبادلات الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية، فهذان البلدان وحدهما يمثلان نصف تبادلات الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية في 1995(أي 37 مليار من مجموع 82,4) وفي 2006 فإن حصتهما مثلت أكثر من النصف من التبادلات الأوروبية مع الدول المتوسطية وذلك ب 116مليار من مجموع 197مليار أور.

إن تبادل تركيا مع الإتحاد الأوروبي والمقدر ب (91,6 مليار) يتجاوز مجموع التبادلات لمجموعة 8 دول عربية المقدرة ب (81 مليار) .

تبادلات الدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي **الوحدة : مليارأورو**

الدول	2002			2006		
	الصـــادرات	الواردات	الحصيلة	الصادرات	الواردات	الحصيلة

(1) أورو ستات الإحصائيات الأورومتوسطية 2007

الجزائر	15.07	5.8	9.26+	22.089	9.34	+13.55
المغرب	6.06	7.35	1.29-	7.52	10.04	2.52-
تونس	5.52	7.18	1.66-	7.19	7.74	0.56-
مصر	1.73	5.00	3.27-	3.34	3.37	0.03-
الأردن	0.08	1.55	1.47-	0.13	2.13	2.01-
لبنان	0.18	3.10	2.92-	0.22	2.82	2.60-
فلسطين	0.00	0.29	0.29-	-	-	-
سوريا	3.42	1.36	2.07+	3.11	1.51	1.60+
إسرائيل	9.86	16.98	7.12-	10.18	14.24	4.06-
تركيا	17.01	31.12	-14.12	41.70	49.99	8.30-
المجموع	57.93	79.74	-21.81	96.18	101.18	5.00

المصدر: Eurostat databas, aout 2008

تبين الإحصائيات لسنة 2006 بأن هناك تطور في مبالغ التبادلات الأورو-متوسطية مقارنة من 1995، وترافق ذلك مع تركيز التبادلات على إسرائيل وخاصة على تركيا لأن هذا البلد يستحوذ وحده على حوالي 45 % من مجموع تبادلات الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الـ 10، هذان البلدان يساهمان بنسبة 55% من المبادلات الشاملة للإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية.

كما يجب الإشارة بصفة خاصة إلى عنصران هامان، الأول حول التبادلات الإجمالية للإتحاد الأوربي للـ25 دولة لسنة 2006 وحصة الدول المتوسطية الشريكة من هذه التبادلات، فإن صادرات الدول الـ 25 للإتحاد الأوروبي خارج الإتحاد بلغت 1.181مليار أورو "منها حوالي 101 مليار اتجاه الدول المتوسطية كما أن واردات الـ 25 خارج

الإتحاد الأوروبي قد تجاوزت عتبة 1.353 مليار" منها 96 مليار من الواردات من الدول المتوسطية الشريكة" ومنه فإن حصة هذه الأخيرة من الصادرات خارج الإتحاد الأوروبي للـ 25 دولة تدور حول 9% وحصتها من الواردات تدور حول 7,3%، العنصر الثاني، يتعلق بالتبادلات الإجمالية للدول (د.م.ش) وتوزعها الجغرافي، يجب الإشارة أولا إلى ضعف مبالغ التبادلات مقارنة مع الإتحاد الأوروبي، فمجموع صادرات دول (د.م.ش) تدور حول 157 مليار أورو في سنة 2006، في حين أن الواردات 171مليار، باستثناء أو استثناءين فإن الإتحاد الأوروبي هو المصدر والمستورد الرئيسي من الدول(د.م.ش) ولكن مع توجه انخفاضي كما أشرنا إليه أعلاه.

حصة الإتحاد الأوروبي من واردات الدول المتوسطية الشريكة (النسبة المئوية)

الدول	2000	2006
الجزائر	58.7	54.7
مصر	33.2	20.6
الأردن	35.7	23.2
لبنان	45.7	37.7
المغرب	58.7	52.6
تونس	71.3	64.8
سوريا	32.9	18.6
الأراضي الفلسطينية	11.2	-
إسرائيل	43.9	37.4
تركيا	50.3	40.6

المصدر: Eurostat الإحصائيات الاورو-متوسطية، 2007

حصة الاتحاد الأوروبي للـ25 دولة من صادرات الدول المتوسطية 2000-2006 (بالنسبة المئوية).

الدول	2000	2006
الجزائر	63.2	52.6

مصر	34.1	30.7
الأردن	5.8	3.0
لبنان	22.9	12.0
المغرب	75.2	74.1
تونس	80.2	77.2
سوريا	68.3	40.2
الأراضي الفلسطينية	0.4	-
إسرائيل	29.0	27.3
تركيا	53.6	53.3

المصدر: Eurostat الإحصائيات الاورو-متوسطية، 2007

إن التحليل الدقيق للجدولين يظهر بأن هناك إنخفاض بطيء ولكن واقعي لحصة الإتحاد الأوروبي من الواردات المتوسطية، حيث نلاحظ هذا الانخفاض جيدا في حالة مصر، الأردن وسوريا وكذلك تركيا وهو أقل وضوحا في الدول الأخرى.

إن هذا التقهقر يظهر كذلك فيما يتعلق بحصة الإتحاد الأوروبي من صادرات الدول المتوسطية، ويظهر ذلك بوضوح في حالة الجزائر ولبنان وسوريا في حين أن الدول المتوسطية (د.م.ش) الأخرى سجلت انخفاضا في صادراتها نحو الإتحاد الأوروبي ولكن هذا الانخفاض متواضع.

و مجملا فإن الدول العربية في الشرق الأوسط تنوع أسواقها أكثر من دول المغرب القريبة من أوروبا وهي أقل تعرضا للمنافسة الآسيوية.

لقد بدأت الولايات المتحدة بجني أرباحها من هجومها التجاري فقد استقطبت الأسواق الأمريكية في سنة 2006، 23,6% من الصادرات الجزائرية، و36% من صادرات إسرائيل و22,9% من صادرات الأردن أما فيما يتعلق بالواردات فـ 10,3% من الواردات المصرية 13,5% من تلك الإسرائيلية و5,9% من تلك الجزائرية مصدرها سوق الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2006.

كما أن هناك تطور في التبادلات بين الدول المتوسطية والصين، تظهر بوضوح في حالة الأردن ولبنان وسوريا وكذا تركيا حيث استحوذت الصين في سنة 2006على التوالي 9,8%، 7,7%، 7% و7% من الواردات في هذه الدول، أما فيما يتعلق بالصادرات

فإسرائيل هي البلد الوحيد الذي ينشط في السوق الصينية، حيث أن هذه السوق تمثل 7% من صادراته الموجهة إلى البلدان الآسيوية.

هذه العناصر الإحصائية تبين بوضوح بأن منطقة البحر المتوسط أصبحت سوقا مستقطبة بالدرجة الأولى من الإتحاد الأوروبي، ولكن هذه الوضعية هي في تغير سريع، فعلى الإتحاد الأوروبي أن يواجه المنافسة التي تتطور شيئا فشيئا من الفاعلين الاقتصاديين في السنوات القادمة.

II - الجوانب المضيئة في الشراكة الاورو-متوسطية

على الرغم من النقائص التي تم ذكرها إلا أنه قد سجل تقدم في بعض جوانب الشراكة الأورو-متوسطية أهمها:

1. التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية: لقد وقعت مجموعة من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط الشريكة وعلى الرغم من التأخر الذي عرفته بسبب إجراءات المصادقة، إلا أنها عبرت بوضوح عن أهمية الحوار السياسي والثقافي والحرية الاقتصادية في الدول الشريكة.

اتفاقيات الشركة الأورو-متوسطية

البلدان المتوسطية	تاريخ التوقيع على الاتفاق	دخوله في السريان
الجزائر	22 أفريل 2002	1 سبتمبر 2005
السلطة الفلسطينية	24 فيفري 1997	1 جويلية 1997
مصر	25 جوان 2001	1 جوان 2004
إسرائيل	20 نوفمبر 1995	1 جوان 2000
الأردن	24 نوفمبر 1997	1 ماي 2002
لبنان	17 جوان 2002	1 مارس 2003
المغرب	26 فيفري 1996	1 مارس 2000
سوريا	أكتوبر 2004	لم تتم المصادقة بعد
تونس	17 جويلية 1995	1 مارس 1998
ليبيا	ملاحظ	

المصدر : اللجنة الأوروبية

تغيرات في المعسكر ودول جديدة تنظم للشراكة الاورو-متوسطية

بداية لقد سجلت تركيا تقدما كبيرا بعد توقيعها على الإتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، وأصبحت منذ أكتوبر2005 بلدا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد، أما بالنسبة إلى كل من مالطا وقبرص فقد غيرتا المعسكر، فبعد انضمامهما إلى الإتحاد الأوروبي في ماي 2004 تغيرت الصيغة (15+12) التي كانت سنة 1995، واستبدلت بأخرى (25+10) أي 25 بلد أوروبي+10 دول متوسطية (8 بلدان عربية، تركيا بلد مرشح وإسرائيل لها منطقة تبادل حر مع الإتحاد الأوروبي).

كما شهد الاتحاد الأوروبي تغيرات منذ 2007، فقد انتقل إلى 27 بلد عضو وذلك بانضمام رومانيا وبلغاريا، في حين أن الدول الشريكة (د.م.ش) انتقلت إلى 12 بعد انضمام ألبانيا وموريتانيا إلى مسار برشلونة.

وعليه فقد أصبح مسار برشلونة يشمل 27 بلدا من الإتحاد الأوروبي و12 بلدا من الضفة الجنوبية للمتوسط منها (9 دول عربية و3 دول غير عربية وهي ألبانيا وإسرائيل وتركيا التي لها إطار خاص) أي المجموع 39 دولة مشاركة[1].

2. برامج ميدا I وميدا II : لقد جند الإتحاد الأوروبي تمويلا مزدوجا بهدف بلوغ ما تم تسطيره في برشلونة يتمثل في المساعدات عن طريق الموارد الأصلية وقروض البنك الأوروبي للاستثمار، حيث لعبت برامج MEDA1 (1995-1999)[2] و MEDA2 (2000-2006) [3]، دورا هاما في التمويلات المتعلقة بدعم الإصلاحات " دعم الميزانية،

---

(1) لقد انتقل هذا العدد إلى 43 دولة خلال ندوة باريس المؤسسة للاتحاد من أجل المتوسط في 13 جويلية 2008، فإضافة إلى 27 دولة من الاتحاد الأوروبي نجد 16 دولة من الضفة الجنوبية وهي : ألبانيا، الجزائر، البوسنة والهرسك،كرواتيا، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، السلطة الفلسطينية،سوريا، تونس وتركيا.

(2) أصدر البرنامج ميدا عن طريق التنظيم المؤرخ في 23 جويلية 1996، يمكن الاطلاع عليه عبر موقع الانترنيت التالي:

http://europa.eu.int/eur-lex/lex/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:31996R1488:FR:HTML

(3) أصدر البرنامج ميدا 2 عن طريق التنظيم المؤرخ في 27 نوفمبر 2002، يمكن الاطلاع عليه عبر موقع الانترنيت التالي:

تطوير القطاع الخاص، عصرنة القطاع الصناعي، المشاركة في استثمارات الهياكل القاعدية الخ"، فخلال الفترة الأولى 1995-1999 تم صرف حوالي 25 % من الاعتمادات التي تعهد بها الاتحاد فقط وحوالي 90 % من المبالغ التي دفعت كانت تتعلق بالتعاون الثنائي، هذه النقائص أجبرت الإتحاد على وضع برنامج MEDA2 قصد تحسين العلاقة (تعهدات- إنفاق)، والتركيز على التسيير المحلي للبرامج بواسطة بعثات الإتحاد الأوروبي في الدول الشريكة، وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية، فالتسيير تميز بالفاعلية، وبعثات الإتحاد الأوروبي تدخلت أكثر في العلاقة -تعهدات- إنفاق، لدرجة جعلتها تعرف تطورا ملحوظا من 25 % في 1995 إلى 90 % في 2003.

تمويلات الثنائية ميدا للفترة 1995-2004

الـــــدول	التعهـــــدات1995 - 2004	الإنفـــــاق1995 - 2004	النسبة ت/إ %
الجزائر	396.8	104.9	%26.4
مصر	1039.5	517.2	%49.8
الأردن	458.4	351	%76.6
لبنان	255.5	104.6	%40.9
المغرب	1333.1	570.6	%42.8
السلطة الفلسطينية	461.3	381.6	%82.7
سوريا	234.7	39	%16.4
تونس	756.6	485.7	%64.2

http://europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/cr2698_00_fr.pdf

المجموع	6156	3261	%53

المصدر: اللجنة الأوروبية 2005

3. التسهيلة الأورو-متوسطية للإستثمار والشراكة FEMIP: لقد تقرر إنشاؤها بتاريخ 18 أكتوبر 2002 في إطار البنك الأوروبي للاستثمارات B.E.I ، ويقدر حجم القروض التي قدمت في إطارها سنة 2003، 2 مليار أورو، ولقد أعطت ندوة نابل Naples المنعقدة يومي 10 و11 نوفمبر 2003 دفعا جديدا لهذه التسهيلة، فبداية من هذا التاريخ تم تمويل عدد من القطاعات عن طريق هذه التسهيلة بداية من الهياكل القاعدية إلى المساعدة التقنية، كما فُتحت لها مكاتب في القاهرة وتونس والرباط.

لقد أولى البنك الأوروبي للاستثمار قطاعي الطاقة والاتصالات في منطقة المتوسط اهتماما كبيرا للاستفادة من التمويل في سنة 2002، حيث كانت حصتهما على التوالي 32 % و36.4 % من مجموع التمويلات، في حين أن تسيير الماء على الرغم من أنه مشكل حاد لم يستفد سوى من 2 إلى 3% من الاستثمارات، ولم يستفد قطاعي الصناعة والمؤسسات المتوسطة رغم أهميتهما للعصرنة الاقتصادية سوى من 17.3 % .

4. سياسة الجوار والآلية الأوروبية للجوار والشراكة: لقد نشرت اللجنة الأوروبية عند اقتراب موعد انضمام عشرة دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي أول تصريح لها يتعلق بسياسة الجوار بعنوان "أوروبا توسيع الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيران الشرق والجنوب"، تضمن هذا التصريح الإعلان أنه ابتداء من أول ماي 2004 سيدخل الاتحاد الأوروبي في مرحلة تاريخية جديدة حيث سيصبح عدد سكانه 450 مليون مواطن وناتجه الداخلي الخام يصل إلى 10.000 مليار، كما سيجاور الاتحاد الأوروبي الموسع حوالي 385 مليون ساكن، موزعين على روسيا والدول الحديثة الاستقلال ودول جنوب وشرق البحر المتوسط.

إن الانشغال الأساسي للاتحاد الأوروبي، هو ضمان السلم والاستقرار والازدهار على حدوده البرية الشرقية التي أصبحت تمتد على 5.000 كلم من بحر بارون Barents في الشمال إلى البحر الأسود في الجنوب والتي تشمل 8 دول أعضاء في الاتحاد و4 دول

مجاورة هي (روسيا، أوكرانيا، مولدافيا، وبيلاروسيا)، وعلى حدوده البحرية مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط والتي تقطع البحر بحوالي 5.500 كلم، وتخص هذه الحدود 7 دول أعضاء بما فيها مالطا وقبرص وعشرة دول متوسطية هي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا،مصر،الأردن،الأراضي الفلسطينية، لبنان،سوريا وإسرائيل.

لقد حظيت السياسة الأوروبية للجوار بآلية مالية مؤقتة حتى غاية 2006، ثم بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة(IEVP)[1] وذلك للفترة الممتدة من 2007 إلى 2013 حيث ستعوض هذه الأخيرة الوسائل الموجودة (البرنامج MEDA بالنسبة لمسار برشلونة).

إن ما يثير التساؤل هنا هو هل 2 مليار أورو الموزعة سنويا على كل دول الجوار، يمكن لها أن تكون حافزا للتغيير في المنطقة؟ مع الإشارة إلى أنه تم استثمار مبالغ أكبر بكثير لتحضير التوسيعين الأخيرين للاتحاد، فمثلا استفادت كل من بلغاريا ورومانيا آخر دولتين انضمتا إلى الاتحاد من مبلغ 44,316 مليار أورو في إطار الآفاق المالية 2007-2013 (أي ضعف المبلغ المخصص لكل دول الجوار لنفس الفترة والمقدر بـ 16,729 مليار أورو)، ولكن أكثر من المال فان آفاق انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد هي المحرك الأساسي، في حين أن دول سياسة الجوار ليس لديها أي أمل للانضمام، وبالتالي سيصبح همها الأكبر هو محاولة الظفر ببعض المساعدات.

5. دعم التعاون جنوب –جنوب: لقد خصص الإتحاد الأوروبي 10%[2] فقط من تمويلاته إلى التعاون الجهوي، إلا أنه عبر عن ترحيبه بمبادرات الاندماج جنوب-جنوب في عدة مناسبات، لاسيما غداة التوقيع يوم 25 فبراير 2004 على اتفاق أغادير الذي وصفه بأنه سينمي الشراكة الأورو-متوسطية، وقد حضر حفل التوقيع كريس باتن Chris Patten المحافظ الأوروبي، يمثل هذا الاتفاق مرحلة هامة لأنه يؤسس ابتداء من 01 جانفي 2006 لمنطقة تبادل حر بين الموقعين الأربعة : المغرب، تونس، مصر والأردن، أي 125 مليون ساكن، إلا أن ما يمكن قوله عن الاتفاقية هو أن هذه الدول الأربع ليست لها حدود مشتركة، والتبادلات بينها لا تتجاوز الـ15 % من مجموع تبادلاتها الخارجية، وللتذكير، يوجد مشروع للتبادل الحر على مستوى العالم العربي تقرر من طرف جامعة الدول العربية في سنة 1997 وعلى الرغم من أن إنجازاته بقيت ضعيفة، إلا أنه من المؤسف أن نرى هذا المشروع مابين الدول العربية يتحول إلى مجرد تطور للشراكة الأورو-متوسطية.

---

(1) لقد صدرت عن طريق التنظيم الأوروبي رقم 2006/1638 فهي تعوض البرنامج ميدا للشراكة الاورو-متوسطية وبرنامج TACIS المساعدة لمجموعة الدول المستقلة CEI

(2) تقرير FEMISE لسنة ،2007، معهد المتوسط، صادر في فيفري 2008، فرنسا.

III- عوائق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية

لقد كان على مشروع الشراكة الأورو-متوسطية لعب دور هام في التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول المتوسطية، عن طريق علاقة تفضيلية بين دول جنوب وشرق المتوسط والإتحاد الأوروبي، إلا أن مجموعة من التطورات جاءت لتعاكس هذا الطموح.

1. **تعميم الشراكات**: لقد سعى الإتحاد الأوروبي منذ 1995 إلى تعديد اتفاقيات الشراكة مع مناطق أخرى، وهو ما أدى إلى تمييع الشراكة الأورو-متوسطية، فقد وقع الإتحاد الأوروبي على اتفاقيات تبادل حر مع دول أسيوية وإفريقية وأمريكية لاتينية متماشيا مع أسلوب المنظمة العالمية للتجارة، وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن القيمة المضافة للشراكة؟ لقد فتح الإتحاد الأوروبي عن طريق الشراكات الجهوية مزادا علنيا لدى الشركاء ومنافسيه ويظهر ذلك جليا في المنافسة بين الشركاء قصد استقطاب المساعدات الأوروبية أو ترقية حصتهم من السوق الأوروبية، وبعد ذلك شهدنا الهجوم التجاري الأمريكي في المتوسط والشرق الأوسط عن طريق توقيع اتفاقيات التبادل الحر مع المغرب والأردن وإنشاء منطقة صناعية مؤهلة Z.I.Q في مصر والأردن.

2.

بطء مسار الإصلاحات: فسر جانبا كبيرا من بطء مسار الإصلاحات في الدول المتوسطية الشريكة، بالتخوف من تعديل عوامل القوة داخل المجتمعات، ذلك أن السلطات العمومية التي تعيش من استقطاب وتوزيع الريع والبورجوازية المحلية المرتبطة بالتجارة والريع العقاري والعلاقات الزبونية Clientélistes مع الأنظمة، والنقابات المرتبطة بالقطاع العام" لم تعر اهتماما كبيرا إلى وجوب التسريع في وتيرة الإصلاحات، متعللين في ذلك بوجوب إعطاء الوقت الكافي وبأن التنمية هي مسار طويل، وليس مجرد وصفة ليبرالية بسيطة، وأمام هذا النموذج من التفكير، فإن الشراكة الأورومتوسطية لم تنجح في إعطاء الدفع الضروري والتسريع في العصرنة التي تمت مباشرتها، وبقيت تراوح مكانها في "مشاريع الخصخصة" أين نشهد عادة الانتقال من اقتصاد مخطط « de Plan» إلى اقتصاد جماعة« de Clan» .

3. **ضعف الإندماج الجهوي**: تتميز التبادلات الجهوية في الضفة الجنوبية للمتوسط بالعقم، فبعد 14 سنة من ندوة برشلونة بقيت الحصيلة ضعيفة، فالتبادلات بين الدول المتوسطية الشريكة تتراوح ما بين 7 و8 %، مقابل 50 % بينها وبين الإتحاد الأوروبي "80 % في الحالة التونسية "، أما الهياكل القاعدية الجهوية فقد بقيت على مستوى الأماني

فقط، الطريق السريع الدار البيضاء – الإسكندرية بقي في مرحلة المشروع على الرغم من أن بعض الأجزاء قد استكمل إنجازها.

4. **إستثمارات متواضعة؟**: لقد حدد الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة مجموعة من الأهداف منها تحقيق السلم والاستقرار والازدهار، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك حيث بقيت نسبة الاستثمارات ضعيفة جدا، ذلك أن الإتحاد الأوروبي في أخر المطاف ليس عونا اقتصاديا، فيمكنه حث المستثمرين للاهتمام بالمتوسط عن طريق المحفز المالي وأثر الإعلان، إلا أن الأعوان الحقيقيون للتنمية هم المستثمرون الذين توجههم عوامل أخرى: المردودية والأمن لاستثمارهم، ومدى الاستقطاب العام للمنطقة.

يجب الاعتراف بأن الدول المتوسطية الشريكة تعاني من عجز كبير في استقطاب الاستثمارات، وهو ما كان الوضع عليه في 1995 لدى بعث مسار برشلونة، وطرأ تغير طفيف في سنة 2000 ومع هذا فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للإتحاد الأوروبي في هذه الدول لم يتجاوز 6% من 460 مليار أورو التي يملكها الإتحاد الأوروبي، مقابل 44% منها بالنسبة لأمريكا اللاتينية، 25% لآسيا، 19% لدول أوروبا الشرقية والوسطىP.E.C.O+ مجموعة الدول المستقلة CEI، و6% لإفريقيا[1]، وعلاوة على ذلك فإن إسرائيل وحدها تستقطب ربع هذه الاستثمارات الموجهة للمنطقة وهو ما يعادل 24 % في سنة 2000، مقابل 17 % لتركيا، و19 % لمصر، 18 % لتونس و9 % فقط للمغرب، خلال مدة طويلة "2000-2004" .

لقد استقطبت الدول الشريكة المتوسطية التي تشمل 250 مليون ساكن، معدل 8 مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يعادل حجم الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى بولونيا فقط[2].

على الرغم من التحفيزات المالية والتدابير الجديدة "القوانين الجديدة للاستثمارات" إلا أن المستثمرين أصبحوا يتخوفون من الاستثمار في الضفة الجنوبية للمتوسط بسبب عدم الاستقرار

---

(1) L'U E et ses voisins : vers une région Mondiale ? Pierre Bekouche Yann Ricard. Editions Autrement Collection Atlas/ Monde France septembre 2008 p 63 Flux internationaux

(2) الاتحاد الأوروبي، الإحصائيات الأوروبية يمكن الاطلاع عليها غبر الموقع: http ://europa.eu.int /comm/eurostat

السياسي والاجتماعي وضعف الأحكام القضائية بسبب التكيف البطيء للتشريعات مع المقاييس الدولية، فمن دون شك يعتبر القرب الجغرافي عاملا محفزا ولكن انخفاض أسعار النقل بانخفاض أسعار الوقود يلغي نوعا ما أهمية هذا العامل، في حين أن ارتفاع أسعار الوقود يمكن أن يعكس الوضع، كما أن تكلفة الأجر لم تعد كما في السابق عامل محدد في استقطاب الاستثمارات الأجنبية نظرا لأن الأجر المتوسط في اقتصاديات الدول الصاعدة Emergents خاصة الآسيوية هي على العموم من 4 إلى 8 مرات أقل ارتفاعا منها في الدول المتوسطية الشريكة .

إن ضعف النمو الاقتصادي والنزاعات الجهوية يشكل العقبة الأولى أمام الاستثمارات الأجنبية، ولكن تختلف كل دولة متوسطية عن الأخرى، فمثلا إسرائيل بعدد سكانها 6,5 مليون ساكن ودخلها الفردي 20.000 دولار لكل ساكن استحوذت على 24% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة I.D.E الموجهة للدول المتوسطية الشريكة سنة 2003، في حين أن مصر بعدد سكانها الـ 75مليون ودخلها الفردي 4.000 دولار لم تستقطب سوى 3%من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نفس السنة [1].

لقد أصبح الإتحاد الأوروبي في سنة 2000 المصدر الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة[2] بمجموع ثلاث أرباع الاستثمارات في تركيا حيث بلغت 80%، 75% للمغرب و65% بتونس، أما في البلدان الأخرى فإن حصة الإتحاد الأوروبي نزلت إلى تحت عتبة 50 % (30% بمصر و35 %في الجزائر) في هذين البلدين الأخرين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الأول للاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ 2002 بحوالي 45% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أما رؤوس الأموال العربية فهي تتوجه أساسا نحو مصر حيث بلغت في 2004 حوالي 47 % من رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى بلدان المشرق.

لقد كان جزء هام من الاستثمارات في الضفة الجنوبية للمتوسط إلى غاية وقت قريب يوجه نحو القطاع السياحي والمناولة النسيجية والمشاركة في قطاع الاتصالات، ولكن الدراسة الأخيرة لمشاريع الاستثمار التي تم إحصاؤها من طرف شبكة[3] AMINA أظهرت تطورات هامة[4] على مستوى القطاعات وكذا المبالغ:

(1) تقرير FEMISE 2005، معهد المتوسط فرنسا

(2) تقرير FEMISE 2005، معهد المتوسط فرنسا

(3) شبكة الوكالات الوطنية للاستثمارات

(4) تقرير FEMISE 2005، معهد المتوسط، فرنسا

أ-بلغت الاستثمارات خارج الإتحاد الأوروبي في سنة 2005، 172 مليار أورو أي 28 % من مجموع استثماراته المقدرة بـ 600 مليار، من بين هذه الـ172مليار نجد أن منطقة البحر الابيض المتوسط MEDA تأتي في مؤخرة مناطق العالم بحصة تقدر بـ3%، وهي نسبة متواضعة ولكن تعتبر تقدما مقارنة بسنة 2004.

ب-بداية من سنة 2006، فإن دول MEDA بسكانها البالغ عددهم 298 مليون ساكن أي 4 % من سكان العالم تجاوزوا لأول مرة عتبة 4,5 % من التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا تطور إيجابي.

ج- تشكل دول الخليج العربي ودول الإتحاد الأوروبي منذ 2005 الركيزتين الأساسيتين للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة البحر المتوسط[1]، وذلك بمجموع 75% من المبالغ المصرح بها في 2007 و67%من المشاريع، ولكن استثمارات دول الخليج : "الهولدينغ العمومي والخاص" تتمثل خاصة في العقار السكني والسياحي وفي مجالات الطاقة والإسمنت والتعدين والكيمياء الثقيلة بدرجة أقل، إضافة إلى ذلك نجد أن مستثمري الخليج يفضلون مشاريع خلق رؤوس أموال جديدة في حين أن الاستثمارات ذات المصدر الأوروبي تسعى إلى المشاركة في حصص في المشاريع الموجودة "بما فيها الخصخصة " أو تنصيب إمكانات جديدة للإنتاج خارج الإتحاد الأوروبي مثل إنشاء مصنع رونو-نسيان بطنجة أو المناولة في مجال صناعة الطيران AIRBUS بالمغرب ومشاريع أخرى متعددة موجهة إلى السوق الأوروبية أو السوق المحلية.

الخـاتمة:

على الرغم من الحديث عن فشل الشراكة الاورو-متوسطية إلا أنه يجب الاعتراف بأن هناك بعض النجاحات كـ: الاستقرار المحقق على مستوى الاقتصاد الكلي في الدول المتوسطية الشريكة (د.م.ش)، التوقيع على اتفاقيات الشراكة، بداية الاندماج الجهوي مع التوقيع على إتفاق أغادير بين المغرب وتونس ومصر والأردن، تحسن تسيير الدول للوسيلة المالية MEDA، بعث التسهيلة المالية الجديدة FEMIP، ودخول الدول (د.م.ش) في مسار الحكم الرشيد الإداري والمؤسساتي.

لقد نجحت الدول الشريكة المتوسطية (د.م.ش) في مجملها في الاقتصاد الكلي، مراقبة العجز الميزاني والتضخم، وهو ما سمح لها بمقاومة الصدمات الداخلية والخارجية "

(1) P. HENRY, "les investissements directs estrangers dans la region MEDA en 2007, integration Euro MED-Golfe" in IMED-2008, Barcelone, 2008, pp.59-67.

المجاعة، التغيرات في أسعار البترول وفي الموارد السياحية، ولكن يجب التذكير بأن هذا الاستقرار يعود الفضل فيه كذلك إلى برامج التصحيح الهيكلي لسنوات 1980[1] قبل الشراكة الأورو-متوسطية، إلا أن هذا التحسن كما يقول الوزير المغربي السابق حسن أبو أيوب، يتم التكلم عنه في التصريحات الرسمية ولكن لا يجده المواطن في يومياته "[2].

تواجه الوصفة الليبرالية عدة مشاكل، بداية يؤثر تفكيك المنظومة الجمركية مباشرة على مداخيل الدول، كما أن النقص الميزاني الناتج عن هذا التفكيك يصعب تعويضه في الوقت الحالي والأجل القريب عن طريق المساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية، فالتضحيات مباشرة في حين أن الفوائد بعيدة، كما أن المساعدة الدولية متواضعة ومركزة حول بعض الدول خاصة (إسرائيل ومصر)، لقد بلغت المساعدات الأوروبية في إطار برنامج MEDA2 -الذي انتهى العمل به-800 مليون أورو في السنة في منطقة المتوسط، وموزعة على مختلف الدول وهي ضعيفة جدا أمام المبالغ التي تدفعها الدول المتوسطية (د.م.ش) كل سنة بعنوان خدمات المديونية (15 مليار أورو سنة 2005)[3]

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تدير ظهرها لمنطقة ترى أنها غير مستقرة واقتصادياتها ضعيفة الحجم، وتكاليف التحويلات مرتفعة والإطار القانوني لا يعطي بعد ضمانات للمستثمرين، فالاستثمارات الأوروبية المباشرة نحو الدول المتوسطية الشريكة ضعيفة وترتكز على قطاعي الطاقة والاتصالات، ويعتبر هذا قليل جدا في منطقة يجب أن تكون نسبة النمو فيها 7% ولمدة طويلة قصد عرض مناصب شغل للـ 35 مليون شاب الذين سيدخلون سوق العمل إلى نهاية 2020[4].

أما فيما يتعلق بالإصلاح الجبائي، فإنه من المستبعد أن يتم تعويض الخسارة في الربح Manque à gagner بسبب تخفيض الرسوم الجمركية، نظرا لأنها تطبق على اقتصاديات يوجد فيها القطاع الخاص في مرحلة بدائية ونسبة البطالة الكبيرة ونسبة 50% من السكان سنهم أقل من 20 سنة تؤثر سلبا على إمكانات الادخار والإخضاع للضريبة.

كما أن الإصلاحات التي رغب الإتحاد فرضها على الدول، لاسيما المتعلقة بتقليص النفقات، فيمكن فهمها من وجهة نظر الإيديولوجية الليبرالية، ولكنها لا تأخذ بعين الاعتبار أهمية الوظيفة "التوزيعية" للدول لإضفاء الشرعية على الأنظمة القائمة واستمرارها.

(1) تقرير FEMISE لسنة 2007، معهد المتوسط، صادر في فيفري 2008، فرنسا ص 8.
(2) حسن أبو أيوب، " برشلونة 2: نحو إعادة التأسيس؟ " في MED 2005، برشلونة
(3) تقرير FEMISE لسنة 2007، معهد المتوسط، صادر في فيفري 2008، فرنسا ص 4.
(4) تقرير FEMISE لسنة 2007، معهد المتوسط، صادر في فيفري 2008، فرنسا ص 19.

وعليه فلا يجب الاستغراب في ظل هذه الظروف، إذا رأينا الإصلاحات قد عرقلت ولم يتم تعميقها بسبب انغلاق هذه الأنظمة، كما أن الإتحاد الأوروبي لم تكن له الجرأة لتطبيق "الشرطية الديموقراطية" التي تم تسطيرها في اتفاقيات الشراكة ضد هذه الأنظمة التي لم تحترم تعهداتها الأورومتوسطية في مجال الانفتاح السياسي والحكم الرشيد.

فبالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات، والذي تم تداركه أو تدارك جزء منه عن طريق موارد مثل السياحة وتحويلات المهاجرين، يضاف العجز التجاري للدول المتوسطية الشريكة خاصة مع الإتحاد الأوروبي والذي أصبح مزمنا، فقد بقي هذا العجز مستمرا بين 1995 و2007، على الرغم من أنه يتجه إلى التقلص (11 مليار أورو في 2006) وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول أكثر منه تطور الصادرات للدول المتوسطية الشريكة.

إن أسباب هذا العجز متعددة، بداية اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول(د.م.ش) أبرمت بين شركاء غير متوازيين (على كل المستويات) وبالتالي تقود إلى فوائد غير متساوية، كما أن الحركية البشرية في الشراكة الأورو-متوسطية لم تؤخذ بعين الاعتبار على الرغم من أهميتها فيصعب على الأشخاص التنقل في الضفتين ونفس الشيء بالنسبة للمنتجات الزراعية، إنه من الصعب علينا تصور كيف يمكن أن تتحسن الأمور، مادامت أوروبا تمارس في إطار الشراكة قيادة هيكلية (فهي تقترح، وتفرض) وإدارية (تحدد الطريق الواجب إتباعها)، ومعيارية (تضع المقاييس)، بدون مشاركة كافية من الدول المتوسطية (د.م.ش) في الإشراف والإعداد والإنجاز والتسيير والتدقيق لمجمل آلية الشراكة، لقد أشار Pierre Beckouche إلى هذه النقطة في كتابه "المناطق شمال جنوب"[1] حيث يرى أن تسمية الجار الواردة في مشاريع الشراكة توحي بأن جهة واحدة تصنع القرار وحتى كلمة أوروماد Euro Med تعني بالنسبة للعرب أوروبا والبحر المتوسط إذن أين العرب؟ هل هم الأسماك؟

إن عيوب الشراكة ليست في المنهجية فقط، وإنما هناك عيوب في طبيعتها، وفي هذا الصدد فالشراكة بداية هي عقد يخص بصفة أساسية التبادل الحر الصناعي ويقصي الزراعة من التحرير، في حين أن هذه الأخيرة تساهم بنسبة تتراوح بين 15- 20% من الناتج الداخلي الخام في الدول المتوسطية الشريكة (د.م.ش) وتوظف 10% من السكان (في إسرائيل) و25% في المغرب في حين أنها لا تمثل سوى 3% من مناصب العمل في أوروبا وتساهم في 6% من الناتج الداخلي الخام، ولكن المفارقة هنا كذلك

(1) Les régions Nord Sud Euromed face à l'intégration des Amériques et de l'Asie orientale, Pierre Beckouche Editions Belin France 2008 P 136

هي أن الدول المتوسطية الشريكة (د.م.ش) تطالب بانفتاح كل التبادلات الزراعية دون قياس درجة الخطر لمثل هذا الانفتاح على زراعتها المحلية التي يمكن أن يجعلها ضعف مردوديتها غير قابلة للمنافسة.

إن ديمومة النزاعات خاصة " النزاع العربي- الإسرائيلي ومسألة الصحراء الغربية" تمثلان عائقان كبيران للتعاون الجهوي، ولكن انتهاء النزاعات في المنطقة لا يمكنه أن يؤدي لوحده إلى دفع التعاون إلا إذا ترافق بتعهد من الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية بتعميق مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

إن السياسة الحالية التي تتمحور على التبادلات التجارية فقط ستؤدي من دون شك إلى ربط الاقتصاديات المتوسطية بالسوق الأوروبية، ولكن لا يمكنها بأية حالة لوحدها أن تخرج الدول المتوسطية (د.م.ش) من تخلفها، لذا يجب أن تكون تنمية مشتركة وهذا لا يكون إلا بنشر المعرفة، التسيير العقلاني لموارد المياه وبعث هياكل قاعدية جهوية، وكل هذا يتطلب بدوره تعهد من الشركاء المتوسطيين الذين يتوجب عليهم تحمل حصتهم من المسؤولية في وضع حيز التطبيق توصيات إعلان برشلونة، لاسيما فيما يتعلق بانفتاح الأنظمة السياسية مع ما يتضمنه من وضع حد للاختلاسات وإقرار الشفافية والفعالية في التسيير وإصلاح العدالة.

لقد كان الأمل كبيرا في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي بادرت به ورعته الرئاسة الفرنسية إلا أنه لم يحقق أي شيء يستحق التقييم بعد ندوة باريس في 13 جويلية 2008، ويعيش حاليا سباتا بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

تغيرت المسميات ولكن بقيت نفس العوائق تواجه التعاون الاورومتوسطي، إلا أنه علينا البحث عن حلول وآليات جديدة لأننا مجبرون على أن يكون لنا مستقبل مشترك ولا يمكننا فعل أي شيء أمام قوانين الجغرافيا.